

ومن سكتت فخرج الظن  
والمركب والوجه هو الاحتمال  
نقطة المظنون فلا يكتسب  
الكتف في معنى ماهويه

ما قبله فيكون تأكيداً بالنسبة لهما والثالث لا يخرج ذلك  
فكون تاسيساً بالنسبة له **قوله** ومعنى سكتت  
تخرج اي يتكسب بصير مجزوما حتى يصح قوله فخرج  
الظن الي اخره واعلم ان ان اريد الانكشاف الثام  
اي من جميع الوجوه خرج به الجهد المركب والتقليد  
جاز ما كان او غير جازم كما خرج به الظن وما معه وحيد  
فصح قوله التخرج وعلى ماهويه تأكيد ويظهر قوله  
وخرج بقوله لا يمتد النقض الي اخره فخرج ذلك  
بالانكشاف بالمعنى المذكور وان اريد الانكشاف ولور  
الوجوه بطل قوله على ماهويه فالكيد اذ هو حسيدي  
تاسيس للاحتياج اليه في اخراج الجهد المركب الاخر  
حت قوله يتكسب لان فيه انكشافاً عما قام بل من بعض  
الوجوه ومع قوله بطل لا يمتد النقض الي اخره  
والذي اراد به في درسه الثالث وهو ان المراد  
الانكشاف في بعض الوجوه وسراده فيه قد ان يقال  
يتكسب انكشافاً مطابقاً لما هو عليه في الجهد المركب  
والحاصل اننا اذا فسر الانكشاف بكونه كسفي مجزوما  
على وجه مطابق فخرج به الظن وما معه والجهد  
فيه التقليد فحتاج الي اخلجه بقوله لا يمتد النقض  
الي اخره فتولد التخرج فخرج الظن الي اخره  
اي والجهد المركب يدل على ما بعد وخرج به الضم  
المقدرة والارادة والحياة كما مر وانما اقتصر السراج  
على الظن وما معه لانها العلم الحادث في الادراس  
فيتموه انما علم **قوله** لان الاحتياط المضمون  
الي اخل سكتت عن تقليد خروج السكت والوهم بذلك

لظهوره

لظهوره ان لا انكشاف فيهما بوجه **قوله** تأكيداً الي اخره  
تقدم ان هذا الاصح الا ان اريد بالانكشاف الانكشاف في التام  
اي من جميع الوجوه مع ان اريد ذلك لا يخرج لعقوله  
لانكشاف النقض الي اخره كخرج التقليد حسب الانكشاف  
بالمعنى المذكور وتقدم الجواب بان المراد بالانكشاف  
ولور بعض الوجوه وسراده فيه قيد لا يخرج الجهد ويكون  
**قوله** لا يمتد النقض الي اخره تحت حكم **قوله**  
وتصريح اي زيادة على التأكيد اي التصريح في اخلجه  
ووجه الايضاح ان قوله على ماهويه يتا بل قوله في  
الجهد المركب على خلاف ماهويه وقوله لا يمتد النقض  
قضيته ان ليس خارجاً بقوله يتكسب وهو كذا في  
على ما سر من المراد به الانكشاف ولور بعض الوجوه  
فان اريد الانكشاف في من طوجه كان ما ذكرنا رجاء  
**قوله** والمعلوم ما مر من ان الي اخره تقدم ان هذا  
جواب عما قال ان قضية الترتيب ان صفة المعلومات  
تاسيساً له قبل الانكشاف ثم انما لا تثبت له الا بالانكشاف  
وحاصل الجواب ان في قوله المعلوم مجاز الاول  
اي ما مر من ان يعلم بالانكشاف **قوله** وهو واجب  
كذاته تعالى وصفاته وقوله وطرحا في سلم ما كان  
وملا يكون وان لو كان اي وجد كيف يكون اي يعلم  
ان المعلوم لو فرض وجوده كانت حالته التي يوجد عليها  
كذا وكذا كما قال نقاتي اخباراً عن الكفار في القسامة  
حين تمتوا الردي الدنيا ولورد والحاد والماتوا عنه وانهم  
لما يكون ودخل في الجاهز ما لا يتناهي فعله انما تعالى  
تفصيلاً مع كونه لا يتناهي خلافاً لبعضهم واستحال علم

تأكيد وتصريح في اخل  
المركب فانه يتكسب  
على ماهويه بعد فخرج  
تجهد النقض الي اخره  
انما من ان يتكسب النقض  
بالمعنى المذكور وهو واجب  
ما مر من ان يعلم وهو واجب  
وكذا في كل سكت

Copyrighted material